اختلاف أحكام الحافظ ابن حجر في الراوي الواحد
دراسة نقدية لنماذج تطبيقية

الكلمات المفتاحية:اختلاف – أحكام – الراوي

م. د. أحمد عبدالله عثمان الطالباني
مديرية الوقف السني – كركوك –
DR.Ahmedat80@gmail.com

الملخص

يُعَدُّ الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله من علماء الجرح والتعديل، لذا فقد كانت له أحكام على الرواة جرحا وتعديلا، وهذه الأحكام مبثوثة في كتبه، لكن مع ما يملك – الحافظ – من حفظ قوي وفهم ثاقب واطلاع واسع إلا أنه وُجد في بعض تلك الأحكام اختلاف وتعارض في الجرح والتعديل للراوي الواحد، وهذا لا بد من معالجته بالطرق العلمية المتفق عليها عند علماء الحديث، أو أن يُأخذ من أحكام الحافظ ما يراه الباحث أقرب إلى أحكام النقاد الأخرين بغية الاتفاق معهم في الحكم النهائي على الراوي.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على معلم البشرية سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وبعد.

فإن الدارس والمتتبِّع لأقوال وأحكام نقاد الحديث في كتب الجرح والتعديل يجد ظاهرة واضحة كوضوح الشمس تشمل مَن أكثر في نقد الرواة جرحا وتعديلا، وهذه الظاهرة هي اختلاف أحكام النقاد في الرواة أو في الراوي الواحد.

وممن صدر منه أحكام وأقوال مختلفة ومغايرة في الجرح والتعديل في الراوي الواحد الحافظُ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، إذ يصرِّح بتوثيق راوٍ تارة، ويجرحه تارة أخرى، أو حكما بين ذلك، ومرجع هذا الاختلاف في حكمه على الراوي سواء كان من الحافظ ابن حجر أو غيره هو بحسب ما يظهر للناقد من الأدلة القوية، أو يكون حال الراوي ضابطا في شيخ، وضعيفا في غيره، أو يختلف فيه بسبب تضعيف روايته في مكان دون غيره، أو يقع الناقد في وهم بسبب تشابه بعض الأسماء، ولا نغفل عن حقيقة جلية وهي أن الناقد لا يحيط بكل أحكام وأقوال الجرح والتعديل.

وقد قام علماء الحديث قديما – كباقي العلماء كالمفسرين والأصوليين وغيرهم– إلى معالجة هذا المصطلح المسمى بـ (تعارض الجرح والتعديل) لأنه المعتمد عليه في الحكم على الراوي جرحا وتعديلا.

وقد سلك نقاد الحديث مسالك ممتازة بغية الوصول إلى القول الراجح، فاعتمدوا على البحث والتثبت من صحة نسبة تلك الأحكام إلى قائلها، لأنه المعتمد عليه في الحكم على الراوي جرحا وتعديلا، أو الاعتماد على القول الأخير له، وإلا يكون اللجوء إلى طرق الترجيح.

وبناء على كل هذه التغييرات عند الحكم على الراوي الواحد فهي ظاهرة جلية عند الحافظ ابن حجر الذي اختلفت أحكامه وأقواله جرحا وتعديلا للراوي الواحد.

من أجل حَلِّ ومعالجة هذه الظاهرة جاء هذا البحث دراسة تطبيقية نحاول من خلالها الوصول بنتائج ممتازة راجحة يستفيد منها المتخصص، لأجل ذلك جاء هذا البحث.

أولا: هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى جانب مهم من صنيع الحافظ ابن حجر العسقلاني ألا وهو اختلاف أحكامه في الجرح والتعديل في الراوي الواحد، فنجده يوثِّقُ راويا في كتاب ويُنزله من رتبته في كتاب آخر أو العكس، أو يضعفه، وهذا الصنيع من الحافظ لا يعد جهلا بالمصطلحات أو تناقضا في تصرفاته، إنما لأسباب سنذكرها في صلب البحث، والطريق الأمثل لتحرير حكمه على الراوي وتبرئة ميدان ابن حجر من أخطاء فاحشة أننا نضمُّ حكمه مع أقوال النقاد الآخرين بغية اتفاقه معهم إن وافق، وإلا فالقول يكون لجمهور النقاد.

ثانيا: الأسباب الباعثة لاختيار هذا الموضوع:

مما دفعني لكتابة هذا البحث هو أن الحافظ ابن حجر يعد من علماء الجرح والتعديل، لذا فقد صدر منه أحكام كثيرة، ومنها أحكام مختلفة ومتناقضة في الظاهر على الراوي الواحد جرحا وتعديلا، وهذا الأمر خفي عند طلبة الحديث، وقليلٍ من أهل الحديث أيضا، ظنّاً منهم أن أحكام الحافظ قطعية ولا سيما في كتابه الموسوم بـ "تقريب التهذيب" معتقدين بأنه لا يُنتقد ولا يُرد، أو أنه لا يقع في أوهام.

لذا جاء هذا الموضوع الدقيق مراجعة علمية لتحرير بعض أحكام الجرح والتعديل المتعارضة للحافظ ابن حجر كي نصل إلى الراجح من قوليه، فرأيتُ لزاما أن أجعله بحثا علميا يكون

في صورة متكاملة كي يعلمَ طالبُ علمِ الحديث جوانبَ هذا الموضوع.

ثالثا: الأبحاث السابقة:

لم أقف حتى الآن على بحث أو تأليف مستقل ومستوعب لجميع أو بعض الرواة الذين اختلف فيهم الحافظ ابن حجر رحمه الله بجرح أو تعديل في الراوي الواحد، إلا هناك أبحاث خاصة بالرواة الذين حكم عليهم الحافظ ابن حجر في الفتح وفي غيره لكن تختلف منهجية المؤلف عما نحن بصدده، لذا سأذكره ما في أبحاثهم:

١- تحفة اللبيب بمن تكلم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير "التقريب" لـ نور الدين بن علي بن عبد الله.

قال –المؤلف–: قد يحكم الحافظ على الراوي في عدة مواضع من كتبه بأحكام مختلفة متباينة؛ فأقوم بترتيبها، ... –ثم قال–:

لم أتعرض في بحثي هذا لبيان الصواب في شأن الرواة الذين اختلف حكم الحافظ فيهم ممن ربما حكم عليه تارة أنه صدوق حسن الحديث، وأخرى أنه ضعيف، وربما أخرى بالضعف الشديد؛ لأن ذلك يطول جدا، ويستلزم مني دراسة ترجمة ذلك الراوي مما يضاعف حجم الكتاب، وإنما الذي يهمني هنا هو استيعاب جميع أحكام الحافظ على الرواة مع الأمانة والتحري في النقل وعزو الفائدة إلى موضعها[١].

قلت: صرح المؤلف بوضوح أنه لم يتطرق للراجح من بين أقواله المتباينة، لذا يُشكر له لما قام به من جمع جبار، لكن موضوعنا هنا في بحثنا إبراز الراجح من أقواله.

٢- "تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحافظ في فتح الباري ومقارنة كلامه بما قاله فيهم في "تقريب التهذيب" تأليف نبيل بن منصور بن يعقوب البصارة.

وقد بذل الباحث فيه جهدا حسنا إلا أنه لم يختر الراجح من قوليه، فعنوان كتابه دليل على ما فيه.

٣- "توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري" تأليف: حافظ ثناء الله الزاهدي.

قلت: إن مؤلف هذا الكتاب قد وضع في ختام كتابه فصلا مستقلا بالرواة الذين تكلم عليهم الحافظ في "فتح الباري"، إلا أنه لم يدرس تلك الرواة دراسة نقدية لبيان الراجح، إضافة إلى ذلك وجدنا أن الحافظ رحمه الله ربما ينقل في "الفتح" عن بعض الأئمة تضعيفا لبعض الرواة

فيأتي مؤلف "التوجيه" ويعزو هذا التضعيف للحافظ ابن حجر، علما أن الحافظ قد نقله عن غيره، وقد ذكرنا نماذج لهذه الأخطاء في المبحث الثاني، في المطلب الأول.

٤- أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لدى ناقد واحد في راوٍ واحد وضوابطه، لـ شذى أحمد العبدالكريم[٢].

قلت: بحثه قيم، لكن الباحث لم يقيد الجرح والتعديل لناقد واحد، بل يذكر رواة اختلف فيهم الجرح والتعديل لناقد من النقاد، اذكر ثلاثة أمثلة ليتضح الكلام:

أ- تعارض الجرح والتعديل من الناقد يحيى بن معين في الراوي أبان بن يزيد العطار[٣].

ب- تعارض الجرح والتعديل من الناقد عبد الرحمن بن مهدي في الراوي إسرائيل بن يونس ابن أبي إسحاق السبيعي[٤].

يذكر الباحث روايات الجرح والتعديل من الناقد لذلك الراوي ويدرسها دراسة نقدية، ومن ثم يقارنها مع بقية أقوال النقاد الآخرين.

ج- تعارض الجرح والتعديل من الناقد أحمد بن حنبل في الراوي إبراهيم بن محمد الشافعي بناء على قول غيره من النقاد[٥].

رابعا: منهجي في البحث:

١- أكتفي بتخريج الحديث من الصحيحين (صحيح البخاري ومسلم)، فإن لم أجد فسأُخرِّجه من أحد الكتب الحديثية المعتمدة، كالسن الأربعة، ومسند أحمد، وهكذا.

٢- إذا ذُكر حديثٌ مع أحاديث البخاري ومسلم أو أحدهما – من باب المتابعات أو الشواهد- فلا أحكم عليه بناءً على أن المتن موجود في الصحيحين أو أحدهما.

٣- أذكر درجة الأحاديث والآثار المستشهد بها – من غير الصحيحين- أثناء البحث نقلا عن أهل الاختصاص بحسب الوسع والطاقة.

٤- لم أترجم للصحابة ، والتابعين ومن بعدهم المشهورين المعروفين منهم.

المبحث الأول: أسباب اختلاف أحكام الناقد في الراوي الواحد، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تغيير حكم الناقد بحسب ظهور الأدلة أو خفائها

المطلب الثاني: أن يكون حال الراوي ضابطا في شيخ، وضعيفا في غيره، فيختلف حكم الناقد لذلك

المطلب الثالث: أن يختلف حكم الناقد بسبب تضعيف رواية الراوي في مكان دون غيره

المطلب الرابع: أن يقع الناقد في وهم أو غلط لتشابه بعض أسماء الثقات بالضعفاء

المطلب الخامس: عدم إحاطة الناقد بكل ما قيل في الراوي جرحا أو تعديلا

المطلب الأول: تغيير حكم الناقد بحسب ظهور الأدلة أو خفائها

مما هو متفق عليه أن صدور أحكام الجرح والتعديل من النقاد مسألة اجتهادية، لذلك نجد كل ناقد يصدر عنه حسب دراسته للراوي ومروياته، فتارة يُجرِّحه، وأخرى يُعدِّله أو العكس بحسب ما تظهر له من أدلة، ومثال ذلك ما نقله الخطيب البغدادي في تاريخه أن الإمام يحيى بن معين كان قد وثَّق إبراهيمَ بن هُدْبَةَ الفارسي.

قلت –الخطيب–: والمحفوظ عن يحيى وغيره ضد هذا القول. بلغني عن إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد قال: سمعت يحيى بن معين– وسئل عن أبي هدبة– قال: قدم علينا هاهنا فكتبنا عنه عن أنس بن مالك، ثم تبين لنا كذبه، كذاب خبيث(٦).

قلت: هكذا تتغير أحكام الجرح والتعديل من الناقد للراوي الواحد كلما ظهر –للناقد – دليل واضح وقوي.

المطلب الثاني: أن يكون حال الراوي ضابطا في شيخ، وضعيفا في غيره، فيختلف حكم الناقد لذلك

من له اطلاع لشرح علل الترمذي للإمام الجهبذ ابن رجب يجد أنه فصَّل في هذه القاعدة التعليلية الحديثية أحاديث لبعض الرواة ممن ضُبطوا في شيوخ معيَّنين، وضُعِّفوا في غيرهم، وهذه ظاهرة طبيعية تكون موجودةً في كل طبقة من طبقات رواة الحديث، بسبب هذا يختلف حكم الناقد فيه.

مثال ذلك "حماد بن سلمة البصري":

قال يعقوب بن شيبة: حماد بن سلمة ثقة في حديثه اضطراب شديد، إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم متقن لحديثهم مقدم على غيره فيهم.

ومنهم: ثابت البناني، وعمار بن أبي عمار[٧].

وسبب ذلك ما ذكره أبو حاتم لما سئل عن أبي الوليد الطيالسي وحجاج بن المنهال: أبو الوليد عند الناس أكثر، كان يقال: سماعه من حماد بن سلمة فيه شيء كأنه سمع منه بأخرة، وكان حماد ساء حفظه في آخر عمره[٨].

المطلب الثالث: أن يختلف حكم الناقد بسبب تضعيف رواية الراوي في مكان دون غيره

هذه قاعدة أخرى أوردها الحافظ الناقد ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي، بيَّن أن هناك رواة ضبطوا أحاديثهم في أماكن معينة لأنهم كانت الكتب أو الصحف الحديثية معهم، وغلطوا ووهموا في أماكن أخرى غير الأولى بسبب عدم وجود الكتب أو الصحف الحديثية معهم.

مثَّل الناقد ابن رجب لهذه الظاهرة برواة، من بينهم: "معمر بن راشد الحافظ الثقة"، فحديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد.

قال أحمد في رواية الأثرم: حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة[٩].

وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر، حيث قدم عليهم فيه اضطراب، لأن كتبه لم تكن معه[١٠].

المطلب الرابع: أن يقع الناقد في وهم أو غلط لتشابه بعض أسماء الثقات بالضعفاء

لَمّا كانت مهمةُ حملةِ أحاديث النبي ﷺ الحفظَ والكتابةَ والمدارسةَ ونقلَ الأحاديث من كتاب إلى كتاب، كان ولابد من أن يطرأ عليهم الغلط والخطأ ومن بين هذه الأخطاء "الاشتباهُ في أسماء الثقات بالضعفاء"[١١]، وهذه الأخطاء تمسى في علم الحديث "بالعلل"، تحدث بسبب الطبيعة البشرية التي فطر الناس عليها، وبالتالي تُسبِّب هذه العللُ اختلافا في اصدار الناقد حكمه على الراوي جرحا وتعديلا، وهذه ترجع لعدة أسباب، منها:

- أن يكون هناك اتفاق بين راويين في الاسم واسم أبيه، (أعني الراوي الضعيف مع الثقة).
- كون اسميهما (أعني الراوي الضعيف مع الثقة) على وزن صرفي مع اتفاق اسم أبويهما.
- كون اسميهما (أعني الراوي الضعيف مع الثقة) على وزن صرفي مع اختلاف اسم أبويهما.

- أن ينتقل نظر الراوي أو الناقد عند دراسة الأسانيد للحكم عليها من الضعيف إلى الثقة.
- التشابه بين نسبة الراوي الضعيف مع اسم الراوي الثقة.
- التشابه بين كنية الراوي الضعيف مع اسم الراوي الثقة.

وحتى لا أكرر ما ذكرتُه من نماذج تطبيقية في بحثي المذكور، أكتفي بسرد نموذج واحد ممن يحدث عن ضعيف فاشتبه عليه بثقة وهو:

كون اسميهما (أعني الراوي الضعيف مع الثقة) على وزن صرفي مع اتفاق اسم أبويهما: زُهَيْر بنُ مُعَاوِيَةَ بنِ حُدَيْجِ بنِ الرُّحَيْلِ الجُعْفِيُّ(١٢).

حيث روى زهير بن معاوية عن واصل بن حيان، عن ابن بريدة، عن أبيه عن النبي ﷺ عدة أحاديث.

منها: حديث الكمأة، والعجوة، والحبة السوداء.

قلت: أخرج الإمام أحمد في مسنده هذه الأحاديث الثلاثة عند حديث بريدة الأسلمي.

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ وَاصِلِ بْنِ حَيَّانَ الْبَجَلِيِّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:" الْكَمْأَةُ دَوَاءُ لِلْعَيْنِ، وَإِنَّ الْعَجْوَةَ مِنْ فَاكِهَةِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ السَّوْدَاءَ، قَالَ: ابْنُ بُرَيْدَةَ يَعْنِي الشُّونِيزَ(١٣) الَّذِي يَكُونُ فِي الْمِلْحِ، دَوَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ إِلَّا الْمَوْتَ"(١٤).

قلت: هذا الحديث صحيح لغيره، وإسناده ضعيف، لأن فيه صالح بن حَيَّانَ القرشي وهو ضعيف(١٥)، غَلِطَ زهير بن معاوية في اسم (صالح بن حيان) حيث اشتبه عليه بـ واصل بن حَيَّانَ البجلي وهو ثقة(١٦)، والصواب في اسم شيخ زهير هو صالح بن حَيَّانَ القرشي، صرح بذلك الأئمة النقاد:

قال ابن معين: زُهَيْر بن مُعَاوِيَة الْجعْفِيّ يخطئ عَن صَالح بن حَيَّان يَقُول وَاصل بن حَيَّان وَلم ير وَاصل بن حَيَّان(١٧).

وقال الإمام أحمد: انقلب على زهير اسم صالح بن حيان فقال: واصل، يعني إنما يروي عن صالح بن حيان، فسماه واصلاً(١٨).

وقال أبو حاتم: زهير مع إتقانه أخطأ في هذا ، ولم يسمع من واصل بن حيان ولم يدركه، إنما سمع من صالح بن حيان(١٩).

قلت: وحديث الباب صحيح، له متابع وهو في مسند أحمد[٢٠]، وشواهد.

فالشاهد الأول لقوله ﷺ: "الكَمْأة دواء للعين"، حديث سعيد بن زيد ﷺ، وهو في الصحيحين[٢١].

وشاهد ثانٍ لقوله ﷺ: "وإن العَجْوَة من فاكهة الجنة" حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ، وهو في الصحيحين[٢٢]، وحديث عائشة رضي الله عنها في صحيح مسلم[٢٣].

وشاهد ثالث لقوله ﷺ: "وإن هذه الحبة السوداء...إلخ" حديث أبي هريرة ﷺ، وهو في الصحيحين[٢٤].

نخلص من هذا: أن الراوي زهيرا وهو الحافظ، الإمام، المجود، محدث الجزيرة، وكان من أوعية العلم، صاحبَ حفظ وإتقان[٢٥]، مع ذلك اشتبه عليه حيث حدّث عن راوٍ ضعيف وهو صالح بن حيان، ظنّاً منه أنه واصل بن حيان الراوي الثقة، حيث لم يره ولم يدركه ولم يسمع منه.

المطلب الخامس: عدم إحاطة الناقد بكل ما قيل في الراوي جرحا أو تعديلا

يتفاوت الناس فهما وعلما، فمهما كان الناقد عالما حافظا جامعا محاطا بفنه واختصاصه إلا أنه يجهل أو يغيب عنه أحكام وعلوم كثيرة لعلماء آخرين في زمنه وممن سبقوه، وهذه حقيقة الحقائق، وسنة ربانية تسري على الجميع بلا استثناء.

ومما هو بيِّنٌ في الساحة العلمية الحديثية أن ألفاظ الجرح والتعديل الصادرة من أئمة الجرح والتعديل كثيرة، لا يمكن لأي عالم من علماء المسلمين إحصاءها وجمعها والإحاطة بها، لهذا السبب الرئيسي ينتج اختلاف الحكم من الناقد الذي بين يديه مجموعة من ألفاظ الجرح والتعديل للراوي الواحد، وهذه الظاهرة ليست بدعا في علم الحديث، إنما توجد في جميع العلوم، خذ مثالا في اختلاف الفقهاء في الأحكام الشرعية ترجع سببها إلى وصول أحاديث نبوية لأئمة معينين دون غيرهم، من هنا يحدث الخلاف بين الآراء والأحكام.

وقد مرَّ معنا سلفا في المطلب الأول من هذا المبحث مِن أن الناقد أحيانا يختلف حكمه على الراوي الواحد من فترة لأخرى نتيجة لظهور أدلة أخرى، أما إذا تعسر له الإحاطة بكل ما قيل في راوٍ ما – وهذا لا يكون لأحد – فالنتيجة بلا شك يكون مختلفا، أما إذا تمكن ناقد آخر من جمع معلومات إضافية حول راو محكوم عليه بجرح أو تعديل عندئذ نخلص بنتيجة ختامية سواء كان جرحا أو تعديلا، مثال ذلك:

"**عبدالله بن عطاء الطائفي**"

ذكره الحافظُ ابنُ حجر في التقريب، فقال: صدوقٌ، يُخطئُ ويُدلِّس[٢٦].

قال الشيخان "الدكتور بشار عواد والشيخ شعيب الأرناؤوط رحمه الله"[٢٧] :

لو قال –أي ابن حجر–: صدوقٌ وسكت لكان أحسن وأصوب، إذ لم نقف على خطئه أو تدليسه.

ثم هو ممن وثقه البخاري[٢٨]، ويحيى بن معين[٢٩]، والترمذي[٣٠]، وابن حبان[٣١]، وابن شاهين[٣٢]، وقال الدارقطني: ليس به بأس[٣٣].

وما ضعَّفه سوى النسائي[٣٤]، وقال الذهبي في "الميزان": صدوق إن شاء الله. وروى له مسلم في "صحيحه"[٣٥].

قلت: العجيب من الحافظ ابن حجر أنه في التهذيب يورد توثيق ابن معين له**!!!** ولا يدوِّنه في التقريب؛ علما أن توثيق ابن معين مقدم على تضعيف النسائي، أضف إلى ذلك أن الأئمة الكبار كالبخاري، ومسلم أخرج له في صحيحه، والترمذي، وابن حبان، وابن شاهين، والدارقطني، والذهبي كلهم وثَّقوه.

أما قصة تدليسه – أعني عبدالله بن عطاء الطائفي – فقد أخرجها ابن عدي في الكامل[٣٦]، جاءت مطولة من طريق نصر بن حماد العجلي، وهو كذاب[٣٧]، لذا لا يلتف إلى ما رُمِيَ به من التدليس.

الخلاصة: أن المعدلين لعبدالله بن عطاء الطائفي أكثر عددا من المجرحين، أضف إلى ذلك أنهم أعلى مقاما وأرسخ قدما في هذا الفن من المجرحين وعلى رأسهم ابن معين، والبخاري، ومسلم، والدارقطني، والذهبي.

المبحث الثاني: الجمع بين الأحكام المتعارضة للحافظ ابن حجر في الراوي الواحد، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التأكد من صحة نسبة تلك الأحكام إلى الحافظ ابن حجر أو غيره من الحفاظ

المطلب الثاني: أن نعتمد على الحكم المتأخر للحافظ ابن حجر

المطلب الثالث: إذا لم يتيسر لنا الحكم المتأخر، نلجأ إلى الجمع والترجيح بين قوليه

المطلب الأول: التأكد من صحة نسبة تلك الأحكام إلى الحافظ ابن حجر أو غيره من الحفاظ

يجد القارئ في كتب الحافظ ابن حجر أقوالا وأحكاما كثيرة، وهذه الأحكام بلا شك ليست كلها للحافظ نفسه، إنما نقلها ممن سبقوه وبثها في مصنفاته القيمة، فليس كل ما نجده في كتب الحافظ يُنسب له جملة تفصيلا، فابن حجر كغيره من العلماء ينقل من شيوخه أو غيرهم، من هنا لا بد من التثبت والتأكد من أي حكم أو قول إذا كان لابن حجر أو غيره حتى يتبين لنا صحة المخرج وصوابه.

ربما ينقل الحافظ ابن حجر في "الفتح" عن بعض النقاد تضعيفا لراوٍ أو رواة فيأتي مَن ينقل هذا الحكم وينسبه للحافظ، علما أن الحافظ إنما نقله عن غيره، فبسبب هذا يُنسب الوهم أو الغلط أو التناقض للحافظ، وهناك أمثلة كثيرة سأذكر بعضا منها:

١- ذكر صاحب كتاب "توجيه القاري" – سلف ذكره – أنه عزا في كتابه[٣٨] إلى الحافظ ابن حجر أنه قال في صالح بن أبي الأخضر: "لم يكن بالحافظ"، حيث نسبه إلى الحافظ في الفتح[٣٩]، وبالرجوع إليه وجدنا أن الحافظ إنما نقله عن البيهقي في الدلائل[٤٠]!!.

٢- وعزا صاحب التوجيه إلى الحافظ ابن حجر في كتابه المذكور أنه قال في يحيى بن أبي كثير: "مدلس"[٤١] حيث نسبه إلى الفتح[٤٢]، وبالرجوع إلى كتاب الحافظ وجدنا أنه نقله عن الدارقطني [٤٣].

٣- وهكذا نجد خطأً ثالثا لصاحب "التوجيه" يعزو للحافظ في كتابه المذكور[٤٤]تضعيف يزيد بن أبي زياد "وأنه لا يُحتج بنقله"، وعزاه للحافظ في الفتح، وبالرجوع إليه[٤٥]، نجد الحافظ إنما ينقل هذا عن ابن حبان[٤٦].

قلت: من خلال هذه الأمثلة الواقعية تتضح لنا أن الباحث أو الناقد يتوجب عليه التأكد والتثبت من صحة نسبة حكم ما (سواء كان جرحا أم تعديلا) إلى قائله كي لا يُتهم بالتناقض في أحكامه، أضف إليه أن صدور هذا الحكم أو غيره ينبني عليه حكما شرعيا على الراوي، فبالتالي يكون مقبولا أو مردودا.

وبعد تدقيقنا من صحة نسبة هذه الأحكام وجدنا أن ساحة الحافظ ابن حجر بريئةٌ من نسبة هذه الأحكام له.

المطلب الثاني: أن يُعتمد على الحكم المتأخر للحافظ ابن حجر

من البديهيات في ميدان العلم ونقده أن العالم أو الناقد لابد من أن يتراجع أو يصحح ما كتبه أو دوّنه، وهذه المسألة من المسلّمات في الساحة العلمية، فليس الحافظ ابن حجر هو الوحيد في هذا الميدان العلمي.

فالناظر إلى ما ألفه العلماء في شتى علوم الدين إلا ولهم فيه تصحيحات أو تراجعات؛ لأنهم يجدون فيها أحكاما أخرى مغايرة لما كتبوها، أو وصلتْهم أدلة تنسخ الأول أو تصححها.

فهذا يحيى بن معين إمام الجرح والتعديل يقول عن أحد الرواة وهو: ثواب بن عتبة شيخ صدق، حدث عنه أبو عبيدة الحداد وغيره. قال أبو الفضل فإن كنتَ كتبت عن أبي زكريا فيه شيئا أنه ضعيف فقد رجع أبو زكريا. وهذا هو القول الأخير من قوله [٤٧].

فهذا نموذج تطبيقي للإمام ابن معين حيث جرّح ثوابَ بن عتبة ثم تراجع عما قاله، والقول الأخير له هو المعتمد.

وهذه المسألة العلمية نجدها في تصرفات الحافظ ابن حجر إذ له تراجعات وتصحيحات في مسائل كثيرة فيتوجب على من يعتمد على أحكامه في الجرح والتعديل أن يختار القول المتأخر له حتى لا يعدِّل المجرح أو العكس إضافة إلى ذلك تبرئة ابن حجر من الأخطاء والأوهام.

في شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر ما يسمى بفتح الباري له تصحيحات لبعض أحكامه على الروايات سندا ومتنا، فنجد الحافظ يقول شيئا في موضع ثم يصححه في موضع آخر قاله سابقا ويصرح قائلا "ولم أقف على ..."، ثم يعقب على ما فاته من أحكام.

قال البخاري في صحيحه "كتاب الزكاة"، "باب الصدقة من كسب طيب"، عقب حديث (١٤١٠):

قال ورقاء: عن ابن دينار، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: ولم أقف على رواية ورقاء هذه موصولة وقد أشار الداودي إلى أنها وَهمٌ لتوارد الرواة عن أبي صالح دون سعيد بن يسار وليس ما قال بجيد؛ لأنه محفوظ عن سعيد بن يسار من وجه آخر كما أخرجه مسلم والترمذي وغيرهما نعم رواية ورقاء شاذة بالنسبة إلى مخالفة سليمان وعبد الرحمن والله أعلم[٤٨].

ثم قال – الحافظ – في كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى تعرج الملائكة والروح إليه وقوله تعالى إليه يصعد الكلم الطيب) عند شرحه لحديث رقم (٧٤٣٠):

وقوله "يربيها لصاحبه" وقع في رواية المستملي "يربيها لصاحبها" وهي رواية البيهقي والباقي سواء وقد ذكرت في الزكاة أني لم أقف على رواية ورقاء هذه المعلقة ثم وجدتها بعد ذلك عند كتابتي هنا وقد تقدم شرح المتن في كتاب الزكاة، ولله الحمد(٤٩).

قلت: ففي الموضع الأول حكم الحافظ على وهم الرواة وأن الرواية شاذة خالفت غيرها، لكن بعدما وقع على رواية البيهقي تراجع عما قاله في وقف رواية ورقاء الموصولة.

فهذا المثال تشير إلى أننا لابد من البحث الحثيث للقول الأخير لأحكام الحافظ ابن حجر الذي اعتمده ورجحه سواء كان موافقا أو مخالفا لغيره من النقاد، فالذي يهمنا هو الاعتماد على القول الأخير.

المطلب الثالث: إذا لم يتيسر لنا الحكم المتأخر، نلجأ إلى الجمع والترجيح بين قوليه

من المعلوم عند جميع العلماء أن أكثر مسائل الجرح والتعديل اجتهادية، وهذا الاجتهاد يؤدي إلى اختلاف أقوال وأحكام النقاد جرحا وتعديلا لبعض الرواة.

ومَن تأمل في اختلاف الأحكام بين قولي الناقد نفسه لا بد أن يعلم أن الأصل فيه التوافق لا التباين، والتعاضد لا التعارض، لأن الناقد – بل كل النقاد– يسيرون غالبا وفق قواعد وضوابط علمية.

فبناء على هذا ينبغي لكل باحث في هذا المجال إذا ما وجد أحكاما وأقوالا لإمام من أئمة الحديث قد اختلف في الجرح والتعديل في راو واحد أن لا يحكم عليها بالتعارض من بداية الأمر، ثم يعمد إلى الترجيح، بل يسعى جاهدا للجمع بين تلك الأحكام إن أمكن إلى ذلك سبيلا، لأنه في الجمع إعمال بين الأقوال، وأما في الترجيح فيكون إهمال لبعض الأقوال، والإعمال أولى من الإهمال.

لكن إذا لم يتيسر لنا الجمع وهذا بعد جهد كبير وبحث حثيث فحينئذ نعمد إلى الترجيح.

قال الإمام ابن الوزير الصنعاني رحمه الله: "واعلم أن التعارض بين التعديل والتجريح إنما يكون تعارضا عند الوقوع في حقيقة التعارض إذ الكلام في ذلك وهو ما يتعذر فيه الجمع بين القولين أما إذا أمكن معرفة ما يرفع ذلك فلا تعارض البتة(٥٠).

ومن بين أئمة الجرح والتعديل الذين اختلفت أحكامهم في عدد من الرواة الحافظ ابن حجر

رحمه الله، وذاك لسعة حفظه وقوة ذاكرته وكثرة تآليفه وكثرة الرواة ممن تكلم فيهم جرحا وتعديلا، فأحيانا نجده يقول في الراوي الواحد مجموعة من الأحكام المتعارضة في الظاهر، كما هو دأب أمثاله من النقاد الحفاظ.

ويُعلم من صنيع النقاد أنهم يجمعون بين أقوال أئمة الجرح والتعديل التي ظاهرها التعارض، فكذلك الحال مع أحكام وأقوال الحافظ ابن حجر رحمه الله المتعارضة في بعض الرواة.

من أجل هذا وضع العلماء طرقا تجمع بين أحكام الجرح والتعديل المتعارضة في الظاهر، وهي:

الأول: أن الجرح مقدم على التعديل وإن كان المعدلون أكثر من الجارحين وبه قال الجمهور، كما نص عليه الخطيب البغدادي في الكفاية، لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل.

الثاني: أنه يقدم التعديل على الجرح، لأن الجارح قد يجرح بما ليس في نفس الأمر جارحاً، والمعدل إذا كان عدلاً لا يعدل إلا بعد تحصيل الموجب للقبول.

الثالث: أنه يقدم الأكثر من الجارحين والمعدلين.

الرابع: أنهما يتعارضان فلا يقدم أحدهما على الآخر إلا بمرجح(٥١) .

قلت: الموقف المعتدل من اختلاف أحكام الحافظ ابن حجر رحمه الله في الراوي يتلخص في أمرين، والله أعلم:

الأمر الأول: الذي ظهر لي من خلال دراستي للرواة ممن اختلفت فيهم أحكام ابن حجر جرحا وتعديلا أننا نَضُمُّ قول الحافظ ابن حجر إلى ما هو أقرب إلى أحكام وأقوال النقاد الحفاظ الآخرين، فنخرج بنتيجة إيجابية للراوي.

وأرى –والله أعلم– أن هذه الطريقة هي الأمثل والأفضل من جانب، ومن جانب آخر أننا نبعد الخطأ الفاحش عن ساحة الحافظ ابن حجر، لأن مسألة كثرة أحكام الجرح والتعديل في الرواة كثيرة، فتجد يشتبه عليه الثقة بالضعيف أو العكس، أو يكون المحدث في عجالة من أمره في وقت، وفي وقت آخر عنده سعة في المجال، أو يكتب في مسألة معينة في كتاب فيتقنها، وفي كتاب آخر يوجزها، وربما في أماكن معدودة يخالف نفسه، فكل هذا يشمل الأحاديث والرواة.

الأمر الثاني: مما هو متفق لدى جميع العقلاء ما ظهر لي من خلال الدراسة من تعارض

أحكام ابن حجر في الراوي الواحد هو سبب رئيسي عام يقف وراءه الكثير من العلل، "ألا وهو الضعف البشري الذي لا يسلم منه مخلوق، فالبشر بطبيعة تكوينهم يصيبون ويخطئون، ويتذكرون وينسون، وينشطون ويغفلون، على ما بينهم من تفاوت في ذلك بين مكثر ومقل"(٥٢).

وقد عقَدَ ابنُ مُفْلِحٍ لهذا السبب فصلاً في "الآداب الشرعية"(٥٣) بعنوان: «فَصْلٌ في خطأ الثقات، وكونِهِ لا يَسْلَمُ منه بشر» ، ثم ذكر بعضا من أقوال الأئمَّة:

- ذكر الحافظُ ابن عبد البر حديث سهو النَّبي ﷺ في الصلاة، ثم قال: وفي هذا الحديثِ بيانُ أنَّ أحدًا لا يَسْلَمُ من الوَهمِ والنِّسْيان؛ لأنه إذا اعتَرَى ذلك الأنبياءَ، فغيرُهُمْ بذلك أحرى(٥٤).
- وقال الإمام مالك: ومَنْ ذا الذي لا يُخْطِئ؟!(٥٥).
- وقال عبد الله بن المبارك: مَنْ ذا يَسْلَمُ من الوَهمِ؟(٥٦).

نعم، فإننا مضطرون أن نفهم من أحكام الحافظ ابن حجر المتعارضة من خلال أحد هذين الأمرين:

الأول: ضَمُّ أقواله إلى أقوال النقاد المعتدلين ممن سبقوه.

والثاني: وقوعه في الوهم والسهو والاشتباه وما شابهها.

أما الاعتماد على القول الأخير له فمن الصعوبة أن يصرح في كل حكم أو مسألة أنه قد اختار الراجح وما كتبه سابقا يكون مرجوحا، لذلك فأفضل وسيلة هي اعتمادنا على الأمرين اللذين ذُكرا قبل قليل.

المبحث الثالث: دراسة نقدية لرواة اختلف الحافظ ابن حجر فيهم جرحا وتعديلا وفيه ثمانية مطالب

المطلب الأول: شُرَحبيلُ بنُ مُسلِم بنِ حامد الخَوْلاني الشامي

المطلب الثاني: عِمرانُ بنُ مسلم المِنْقَرِي

المطلب الثالث: عَبْدُ المَلِكِ بنُ أَبِي سُلَيْمَانَ العَرْزَمِيُّ

المطلب الرابع: عبدُ الواحد بنُ صالح

المطلب الخامس: ثُمَامةُ بنُ عبدِ الله بنِ أنس بنِ مالك الأنصاريُّ

المطلب السادس: حاجِبُ بنُ سُليمانَ المَنبِجيُّ

المطلب السابع: إبراهيمُ بنُ يزيدَ بنِ شريك التيمي

المطلب الثامن: حَمْزَةُ بنُ حَبِيْبِ بنِ عُمَارَةَ التَّيْمِيُّ الكُوْفِيُّ الزَّيَّاتُ

المطلب الأول: شُرَحبيل بن مُسلِم بن حامد الخَوْلاني الشامي

قال فيه الحافظ ابن حجر في "التقريب": صدوقٌ فيه لِينٌ(٥٧).

واختلف حكمه عليه في "الفتح" و"موافقة الخُبْر الخَبَر" فقال فيه: شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة(٥٨).

قلت: يظهر لكل باحث أن هناك اختلافا بين الحكمين.

لكن ما ندوِّنه هنا من أقوال النقاد أن الراجح هو أنه ثقة، فقد وثَّقه أحمدُ بن حنبل(٥٩)، وحَريزُ بن عثمان الرحبي، – إذ روى عنه وهو لا يروي إلا عن الثقات– (٦٠)، والعجلي(٦١)، ويعقوبُ بن سفيان(٦٢)، وابنُ حبان(٦٣)، وابن نمير(٦٤)، والذهبي(٦٥).

وممن اختلف فيه جرحا وتعديلا قول يحيى بن معين، فروى إسحاقُ بن منصور عنه تضعيفه نقله ابن أبي حاتم(٦٦)، وروى عباس الدُّوري عنه توثيقَه كما في تاريخه(٦٧).

والرواية التي توثِّق شرحبيل بن مسلم هي الراجحة والله أعلم، إذ أن رواية التوثيق هي الأَوْلى وعليها العمل والاعتماد لاتفاقها مع أقوالِ أئمة الجرحِ والتعديل.

المطلب الثاني: عِمران بن مسلم المِنْقَرِي

قال الحافظ ابن حجر فيه في التقريب: صدوقٌ ربما وَهِمَ(٦٨).

واختلف حكمه عليه في كتابه "مختصر زوائد مسند البزار" فقال: "ما علمت أحدًا تركه بل هو ثقة"(٦٩).

قلت: إن الوصفين مختلفان تماما "صدوق ربما وهم"، و"ثقة"، وهنا يتوجب علينا أن نجمع كلام النقاد في هذا الراوي بغية الوصول لنتيجة حاسمة كي نرى هل هو كما قاله في التقريب أم في مختصر الزوائد.

القول الراجح هو أن عمران بن مسلم ثقة، وقد صرح بتوثيقه كبارُ نقاد الحديث وهم: يحيى بن سعيد القطان(٧٠)، وأحمد بن حنبل(٧١)، ويحيى بن معين(٧٢)، وأبو داود(٧٣)، ويعقوب بن سفيان(٧٤)، والذهبي(٧٥)، وحسبه هؤلاء النقاد.

المطلب الثالث: عَبْدُ المَلِكِ بنُ أَبِي سُلَيْمَانَ العَرْزَمِيُّ

قال الحافظ ابن حجر فيه في التقريب: "صدوق له أوهام".[٧٦].

وأطال الحافظ في ترجمته في تهذيب التهذيب ويُعلم منه أنه وثقه[٧٧].

بل صرح بتوثيقه الحافظ في الفتح في موضعين[٧٨].

قلت: من المعلوم أيضا أن هناك فرقا كبيرا بين "صدوق له أوهام"، و "ثقة".

فالأول –أعني صدوق له أوهام– إذ جعله الحافظ في المرتبة الخامسة، وبالتالي فحَالُ راويه يحتاج لدراسةٍ مفصلة لكل أحاديثه حتى يتبين للباحث إن كان هناك وهم أم لا.

"وربما يكون حال من قال فيه "صدوق له أوهام" أنه بعد التتبع والتفتيش يكون حديثه حَسَناً في مواضع، وضعيفا في مواضع أخرى[٧٩].

وأما اللفظة الثانية وهي "ثقة" فقد جعلها الحافظ ضمن المرتبة الثالثة من حيث القوة والتوثيق، لذا فالراجح والله أعلم أن الراوي "عبد الملك بن أبي سليمان" ثقة، كما هو واضح وجليٌّ من خلال توثيق النقاد له.

- توثيق الأئمة لـ عبدالملك بن أبي سليمان:

وثَّقه: سفيان الثوري[٨٠]

وابن سعد[٨١]

وابن معين، وأبو زرعة الدّمشقيُّ[٨٢]، وأحمد بن حنبل[٨٣]، وابن عمار[٨٤]، والعجلي[٨٥]، ويعقوب بن سفيان[٨٦]، والنَّسائيُّ[٨٧]، والترمذي[٨٨]، وابن حبان[٨٩]، والدارقطني[٩٠].

قال الترمذي: ولا نعلم أحدا تكلم فيه غيرَ شعبة من أجل حديث واحد[٩١]

وقال ابن حبان ردا على كلام شعبة، قال كلاما قيِّما:

كان عبد الملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة لأنهم أهل حفظ وإتقان وكانوا يحدثون من حفظهم ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات بل الاحتياط والأولى في مثل هذا قبول ما يروى الثبت من الروايات وترك ما صح أنه وهم فيها ما لم يفحش ذلك منه حتى يغلب على صوابه فان كان كذلك استحق الترك حينئذ[٩٢].

وقال الخطيب البغدادي: وأما عبد الملك فثناؤهم – أي ثناء العلماء– عليه مستفيض، وحسن

ذكرهم له مشهور[٩٣].

خلاصة القول: أن عبد الملك بن أبي سليمان ثقة ثبت متقن أحد حافظ الناس.

المطلب الرابع: عبد الواحد بن صالح

قال الحافظ فيه في التقريب: مجهول[٩٤].

لكن اختلف حكم الحافظ فيه في "فتح الباري" عندما أورد حديثا عن ابن ماجه وفيه "عبد الواحد بن صالح"، قد حسَّن إسناده[٩٥]!.

قلت: لو قال الحافظ: حديثٌ صحيحٌ لَمَا كان هناك اختلاف أو تناقض في كلامه، لأن متن الحديث صحيح.

وكذلك لو قال: حديث ابن ماجه إسنادُه صحيحٌ لغيره لكان أصوب؛ لأن إسنادَ ابنِ ماجه الضعيف له متابعٌ صحيحٌ أخرجه الإمام أحمد في مسنده[٩٦].

لكن فيما أرى أن الحافظ –والله أعلم– أنه وقع في سهو ووهم وهذا لا يسلم منه أحد، أو أنه تساهل في الحكم الإجمالي على الحديث فبالتالي اختلف حكمه فيه.

والقول الراجح: أن الراوي عبد الواحد بن صالح مجهول ولا يُحسَّن إسناده لذاته بأي حال من الأحوال.

المطلب الخامس: ثُمَامةُ بنُ عبدِ الله بنِ أنسِ بنِ مالكٍ الأنصاريُّ

قال فيه الحافظ ابن حجر في التقريب: "صدوقٌ"[٩٧]

واختلف حكم الحافظ عليه في الفتح إذ قال فيه: "كان تابعيًا ثقة"[٩٨].

قلت: مما هو ثابت عند علماء الجرح والتعديل أن هناك فرقا بين حكمين، فتارة حكم عليه بأنه صدوق، وتارة أخرى قال فيه: ثقة.

والراجح والله أعلم كما هو مبثوث في كتب الجرح والتعديل أن " ثُمَامة بن عبد الله " ثقةٌ، وليس بصدوق.

وممن صرح بتوثيقه: أحمد بن حنبل[٩٩]، والعجلي[١٠٠]، والنسائي[١٠١] وابن حبان[١٠٢]، وابن شاهين[١٠٣]، والذهبي[١٠٤].

بقي على الراوي كلام آخر يجب تفنيده ورده وهو أن يحيى بن معين أشار إلى تضعيفه بسبب حديثه عن أنس بن مالك الصحابي في الصدقات وقال أنه لا يصح!![١٠٥].

قلت: الجواب على هذا في وجوه:

الأول: أنه قد ثبت توثيقه عند النقاد كما ذكرنا.

الثاني: لم يذكره أحد ضمن رواة المدلسين.

الثالث: أثبت البخاري[١٠٦]، وابن أبي حاتم[١٠٧]صحة سماعه عن أنس بن مالك.

الرابع: قال ابن عدي ردا على تضعيف ابن معين: ولثمامة عَن أَنَس أحاديث وأرجو أنه لا بأس به، وأحاديثه قريبة من غيره وأرجح، وَهو صالح فيما يرويه عَن أَنَس عندي[١٠٨].

الخامس: بَيَّنَ الحافظ ابن حجر في مقدمة "الفتح" أن ذلك لا يقدح في صحته، وهو مما أخرجه البخاري[١٠٩].

المطلب السادس: حاجِب بن سُليمان المَنبِجيُّ

قال الحافظ ابن حجر فيه في التقريب: "صدوق يهم"[١١٠].

وقال فيه قولا مختلفا في كتابه "الدراية في تخريج أحاديث الهداية"، في حديث فيه حاجب بن سليمان: "رجاله أثبات"[١١١] .

وهذا مما لا شك فيه حكمان مختلفان من إمام واحد في الراوي الواحد.

والراجح كما ظهر لنا من أمر هذا الراوي أنه ثقة.

فقد وثَّقه: النسائي[١١٢]، وابن حبان[١١٣]، والذهبي[١١٤].

وأما قول الحافظ "يَهِم"، فقد وَهِم حاجبٌ في إسناد حديث. هذا ما قاله الدارقطني[١١٥].

وقد تعقب الزيلعيُّ الدارقطنيَّ فقال: حاجب لا يعرف فيه مطعن، وقد حدث عنه النسائي ووثقه، وقال في موضع آخر: لا بأس به، وباقي الإسناد لا يسأل عنه. ولقائل أن يقول: هو تفرد ثقة، وتحديثه من حفظه إن كان أوجب كثرة خطئه بحيث يجب ترك حديثه فلا يكون ثقة، ولكن النسائي وثقه، وإن لم يوجب خروجه عن الثقة فلعله لم يهم، وكان نسبته إلى الوهم بسبب مخالفة الأكثرين له[١١٦].

قلت: بعد بحث طويل في كتب الضعفاء والمجروحين لم أجد مَن يُجرحه.

المطلب السابع: إبراهيمُ بنُ يزيدَ بنِ شريك التيمي

قال الحافظ ابن حجر فيه في التقريب: "ثقةٌ إلا أنَّه يُرْسلُ ويُدَلِّسُ"[١١٧] .

وله – أي الحافظ– كتاب قيم في أسماء المدلسين وطبقاتهم، وبعد البحث والتفتيش الدقيق لم نجد ذكرا لإبراهيم بن يزيد بن شريك ضمن المدلسين!!! في كتابه الموسوم بـ "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس".

قلت: وقع الاختلاف من الحافظ في لفظة "يدلس"، فهل ثبت نص من إمام واحد معتمد أو أكثر أنه وصفه بالتدليس؟؟

إليك الجواب:

- طالما لم يذكره الحافظ نفسُه في طبقات المدلسين في كتابه فهذا يعتبر جوابا وردا مقنعا وعلميا لبراءة الراوي من التدليس.
- لم نجد أحدا من الأئمة الحفاظ النقاد كابن معين وابن المديني وأحمد والبخاري وأبي حاتم والذهبي يصفه بالتدليس.
- أظن أن الحافظ ابن حجر وقع في هذا الوهم بسبب انتقال نظره من إبراهيم بن يزيد بن شريك إلى " إبراهيم بن يزيد النخعي الذي يأتي ترجمته بعده، وهو أي الأخير موصوف بالتدليس[١١٨].

المطلب الثامن: حَمْزَةُ بنُ حَبِيْبِ بنِ عُمَارَةَ التَّيْمِيُّ الكُوْفِيُّ الزَّيَّاتُ

قال الحافظ ابن حجر فيه في التقريب: "صدوق زاهد ربما وهم"[١١٩].

واختلف حكم الحافظ فيه إذ قال: "مُتكلم في حفظه"[١٢٠] .

قلت: أعتقد أن إمامنا حمزةَ الزيات هذا لم ينصفوه في توثيقه وتعديله بما يناسب مقامه العالي ومكانته الشامخة.

فقد كان – حمزة الزيات – "إمامًا حجةً ثقةً ثبتًا رضيًا قيمًا بكتاب الله، بصيرًا بالفرائض، عارفًا بالعربية، حافظًا للحديث، عابدًا خاشعًا، زاهدًا، وَرِعًا، قانتًا لله، عديم النَّظِير، أحد القراء السبعة، تصدر للإقراء مدة"[١٢١].

وقال حمزة عن نفسه: "ما قرأتُ حرفاً إلاَّ بأثر، وقال عنه سفيان الثوري: هذا –أي حمزة الزيات– ما قرأ حرفاً من كتاب الله عزَّ وجل إلاَّ بأثر"[١٢٢].

قلت: من المتفق عليه عند جماهير علماء المسلمين أن أسانيدَ وطرقَ قراءاتِ القرآن الكريم تحتاج إلى تثبتها وصحتها وصدق ناقليها، فلو لم يكن حمزة عالما متقنا في علم الحديث والرواية وأحوال الرجال!! كيف جاز له أن يقول عن نفسه: ما قرأتُ حرفا إلا بأثر أي بدليل.

وقال عنه سفيان الثوري بمثل قول حمزة.

قال الذهبي: ويكفي حمزةَ شهادةُ مثل الإمام سفيان الثوري له[١٢٣].

- توثيق النقاد لحمزة الزيات.

وثَّقه: يحيى بن معين[١٢٤]، وأحمد بن حنبل[١٢٥]، والعجلي[١٢٦]، ويعقوب بن سفيان[١٢٧]، وابنُ حبان[١٢٨].

وأما ما أُخذ على الإمام حمزة من مآخذ وذم بعضهم له فإن ذلك بسبب بعض قراءات نُقلت أو نُسبت إليه. فهذا إمام القراء والمحققين ابن الجزري يرد على هذا الكلام فيقول:

وأما ما ذكر عن عبد الله بن إدريس[١٢٩] وأحمد بن حنبل من كراهة قراءة حمزة، فإن ذلك محمولٌ على قراءة مَنْ سمعا منه ناقلًا عن حمزة، وما آفةُ الأخبار إلا رواتها[١٣٠].

وقال الذهبي: انعقد الإجماع بآخرة على تلقي قراءة حمزة بالقبول، والإنكار على من تكلَّم فيها[١٣١].

وقال السخاوي: إنما اتخذه الناس – أي حمزة الزيات – إماماً في القراءة لعلمهم بصحة قراءته، وأنها مأخوذة عن أئمة القرآن الذي تحققوا بإقرائه، وكانوا أئمة يقتدى بهم من التابعين وتابعي التابعين... وكان حمزة رحمه الله أجلّ وأورع من أن يبتدع[١٣٢].

الخاتمة

١- ضرورة الجمع الشامل لألفاظ وأحكام الجرح والتعديل الخاصة بالإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني من المصادر المخطوطة والمطبوعة وتصنيفها وتوثيق نسبتها للحافظ أو غيره.

٢- ضرورة دراسة معمقة ومفصلة لأحكام الجرح والتعديل المختلفة في الراوي الواحد للحافظ ابن حجر ومحاولة الجمع بين المختلف منها أو التوصل إلى الترجيح حسب قواعد النقاد.

٣- الطريقة المُثلى لمعالجة أحكام ابن حجر المختلفة في الجرح والتعديل هي ما يراه الباحث أي الألفاظ أقرب إلى أحكام النقاد الأخرين بغية الاتفاق معهم في الحكم النهائي على الراوي.

٤- التماس العذر للحافظ ابن حجر من وقوعه في بعض الهفوات والأوهام لأن هذا لا يسلم منه أحد.

Abstract

The difference between the provisions of al-Haafiz Ibn Hajar in the one narrator

Critical study of applied models

M. Dr.. Ahmed Abdullah Osman Talabani

Place of employment: Directorate of Sunni Endowment

Al-Hafidh Ibn Hajar Al-Asqalani (May Allah have mercy on him) is one of the preachment and amendment scientist. He had amending judgments on narrators and these judgments are registered in his books. Despite his strong memorization, his comprehensive vision and his wide view, their occur some differences and discrepancies in his preaching and amending. Therefore, these differences and discrepancies must be the scientific Ways which are agreed upon the scientist of Al- Hadith. Or, the researcher has to choose from Al-Hafidhs judgments what he believe to be close to other critics judgments so as to agree with them on their final judgment on the narrator.

الهوامش

(١) نور الدين بن علي بن عبد الله، تحفة اللبيب بمن تكلم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير «التقريب»، قدم له: محمد بن عبد الله الإمام، الناشر: مكتبة ابن عباس للنشر والتوزيع، المنصورة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م، تنفيذ (مركز النخب العلمية)، وبرعاية (أوقاف عبد الله بن تركي الضحيان الخيرية) ، (١/ ١٢).

(٢) بحث منشور، لـ شذى أحمد العبدالكريم، عدد الأوراق ١٢٤، المجلد ٢٣ – العدد ٧٢، دار النشر: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية تاريخ النشر:١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م بلد النشر: الكويت المدينة: الكويت.

(٣) المصدر نفسه، (١٨٠).

(٤) المصدر نفسه، (١٩٠).

(٥) المصدر نفسه، (٢٢٥).

(٦) الخطيب، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م، (٧/ ١٥٤).

(٧) ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي: تحقيق ودراسة الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، طبعة مصححة، مكتبة الرشيد. ناشرون، (٢/ ٧٨١)

(٨) ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م، (٩/ ٦٦)، وابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر

سابق، (٢/ ٧٨٣).

(٩) المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، ط ١، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، (١٨/ ٥٧) وابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق، (٢/ ٧٦٦).

(١٠) ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق، (٢/ ٧٦٦).

(١١) ينظر: بحثي حاصلٌ على قبول نشره، بعنوان (من علل أحاديث الثقات: مَنْ حَدَّثَ عَنْ ضَعِيفٍ فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ بِثِقَةٍ". نماذج تطبيقية. فصلت الكلام هناك). سينشر قريبا إن شاء الله في جامعة تكريت، مجلة العلوم الإسلامية بكلية العلوم الإسلامية، تاريخ قبول النشر ٢٠١٩/٢/٢٤، السنة (٢٠١٩).

(١٢) أبو خيثمة الكوفي نزيل الجزيرة ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة من السابعة مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين وكان مولده سنة مائة. العسقلاني، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، ط ١، دار الرشيد – سوريا. (ص: ٢١٨).

(١٣) حَبَّةُ الشُّونيز؛ قَالَ ابْنُ الأَعرابي: الصَّوَابُ الشِّينِيز. قَالَ: كَذَلِكَ تَقُولُ الْعَرَبُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنَى بِهِ الْحَبَّةَ الْخَضْرَاءَ لأَن الْعَرَبَ تُسَمِّي الأَسود أَخضر والأَخضر أَسود. وَفِي الْحَدِيثِ: مَا مِنْ داءٍ إِلا فِي الْحَبَّةِ السوداءِ لَهُ شِفَاءٌ إِلا السَّامُ. ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق (٣/ ٢٢٧).

(١٤) ابن حنبل، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط ٢، الناشر: مؤسسة الرسالة. رقم الحديث (٢٢٩٣٨)، (ج٣٨/ص ٢١).

(١٥) الذهبي، محمد بن أحمد، (١٩٨٥)، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط ٣، الناشر: مؤسسة الرسالة. (٧/ ٣٧٣)، والعسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، (١٣٢٦)، تهذيب التهذيب، ط ١، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند (٤/ ٣٨٦).

(١٦) الأحدب الأسدي الكوفي بياع السابري بمهملة وموحدة ثقة ثبت من السادسة مات سنة عشرين ومائة. العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق (ص: ٥٧٩).

(١٧) ابن معين، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩، (٣/ ٤٣٤).

(١٨) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤، (ص: ١٦٣)، وابن عدي، عبدالله بن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط ١، الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان. (٥/٨١).

(١٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق (٥/ ٥٦٢).

(٢٠) أخرجه أحمد في مسنده (٣٨/ ١٠٥) رقم الحديث (٢٢٩٩٩)، "حديث بريدة الأسلمي"، إسناده قوي، قاله الشيخ شعيب الأرناؤوط.

(٢١) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المختصر، (تحقيق الدكتور مصطفى البغا) ط ٣، دار ابن كثير، بيروت، رقم الحديث (٤٤٧٨)، كتاب تفسير القرآن، بَاب وَقَوْلُهُ تَعَالَى {وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمْ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ}"، ومسلم، مسلم بن الحجاج، الصحيح المختصر بنقل العدل، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، رقم الحديث (٦١-٢٠٤٩)، كتاب الأشربة، "باب فضل الكمأة ومداواة العين بها".

(٢٢) أخرجه البخاري (٥٤٤٥)، كتاب الأطعمة، "بابُ العَجْوَةِ"، ومسلم (١٥٤-٢٠٤٧)، كتاب الأشربة، "باب فضل تمر المدينة".

(٢٣) أخرجه مسلم (١٥٦-٢٠٤٨)، كتاب الأشربة، باب فضل تمر المدينة.

(٢٤) أخرجه البخاري (٥٦٨٨)، كتاب الطب، باب الحبة السوداء، ومسلم (٢٢١٥)، كتاب الآداب، باب التداوي بالحبة السوداء.

(٢٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق (٨/ ١٨١).

(٢٦) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق (ص: ٣١٤).

(٢٧) العسقلاني، أحمد بن علي، (٢٠١١)، تحرير تقريب التهذيب، المحققان: الدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط، ط ١، مؤسسة الرسالة ناشرون.(٢/ ٢٤٠).

(٢٨) الترمذي، محمد بن عيسى، علل الترمذي الكبير، (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، (ص: ٣٩٠).

(٢٩) تاريخ يحيى بن معين، المؤلف: يحيى بن معين، مصدر الكتاب : موقع الوراق، (ص: ٤٥).

(٣٠) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الكبير (سنن الترمذي): حققه شعيب الارنؤوط وعبداللطيف حرز الله: ط ١، الناشر: دار الرسالة العالمية (٢/ ٤٨).

(٣١) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، الثقات، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، ط ١، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. (٧/ ٤١).

(٣٢) ابن شاهين، عمر بن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، حقوق الطبع محفوظة للناشر الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م الناشر الدار السلفية حولي - شارع تونس مقابل محافظة حولي، (ص: ١٢٥).

(٣٣) الدارقطني، علي بن عمر، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد

الهادي محمود – أحمد عبد الرزاق عيد – أيمن إبراهيم الزاملي – محمود محمد خليل)، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع – بيروت، لبنان، (٢/ ٣٦٥).

(٣٤) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، ط ١، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان، (٢/ ٤٦١).

(٣٥) الذهبي، محمد بن أحمد، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادیني، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، (ص: ١١١).

(٣٦) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق (٥/ ٢٧٧).

(٣٧) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق (٢٩/ ٣٤٣).

(٣٨) توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري" تأليف: حافظ ثناء الله الزاهدي. دار ابن حزم، ط ١ ، ٢٠٠٣، بيروت – لبنان، (ص: ٢٢١).

(٣٩) العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبدالله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت. (٦/ ٥٩٢).

(٤٠) البيهقي، أحمد بن الحسين، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤٠٥ هـ، (٦/ ٦٥).

(٤١) حافظ ثناء الله، توجيه القاري، مصدر سابق (ص: ٢٦٧).

(٤٢) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق (١/ ٣٧٩).

(٤٣) موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، مصدر سابق (٢/ ٧١٢).

(٤٤) حافظ ثناء الله، توجيه القاري، مصدر سابق (٢٧٠).

(٤٥) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق (١/ ٤٢٧).

(٤٦) ابن حبان، ، محمد بن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، (٣/ ٩٩).

(٤٧) رواية الدوري، تاريخ ابن معين، مصدر سابق (٤/ ٢٧٢).

(٤٨) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق (٣/ ٢٨٠-٢٨١).

(٤٩) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق (١٣/ ٤١٧).

(٥٠) محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، (٢/ ١١٠).

(٥١) الخطيب، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة، (ص: ١٠٦) والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر،

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، (١/ ٣٦٤-٣٦٥)، بتصرف.

(٥٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق (١/ ٩٣) بتصرف.

(٥٣) ابن مفلح، عبد الله محمد بن مفلح، الآداب الشرعية، المحقق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، (١٤١/٢) .

(٥٤) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت. (٥٢١/١)

(٥٥) ابن المفلح، الآداب الشرعية، مصدر سابق، (١٤٢/٢) .

(٥٦) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ، مصدر سابق (٤٣٦/١)، والعسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م، (١/ ١٧).

(٥٧) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق (ص: ٢٦٥).

(٥٨) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق (٥/ ٣٧٢)، والعسقلاني، أحمد بن علي، موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، (٢/ ٣١٧).

(٥٩) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق (ص: ٢٦٢).

(٦٠) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق (٣/ ٣٩٤).

(٦١) العجلي، الثقات، مصدر سابق (ص: ٢١٦).

(٦٢) يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، المحقق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، (٢/ ٤٥٦).

(٦٣) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق (٤/ ٣٦٣).

(٦٤) مغلطاي، علاء الدين بن قليج، إكمال تهذيب الكمال، المحقق: عادل محمد و أسامة إبراهيم، الناشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (٢٣٢/٦).

(٦٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق (٧/ ٧٩).

(٦٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق (٤/ ٣٤٠).

(٦٧) الدوري، ابن معين ، مصدر سابق (٤/ ٤٢٨).

(٦٨) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق (ص: ٤٣٠).

(٦٩) العسقلاني، أحمد بن علي، مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، المحقق: صبري عبد الخالق أبو ذر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م،

(١/ ٦).

(٧٠) وفي تحديث القطان عنه إشارة إلى توثيقه، لأنه كان لا يحدث إلا عن ثقة. ابن عدي، الثقات، مصدر سابق (ص: ٤٧٢)، وهذا الرأي ذهب إليه أيضا أحمد وابن معين ويعقوب بن سفيان وأبو داود كما أشرنا بعد هذا الهامش.

(٧١) عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني ، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م، (٢/ ٢٩٧).

(٧٢) الدوري، ابن معين ، مصدر سابق (٤/ ١٠٤).

(٧٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، مصدر سابق (ص: ٣٣١)، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (ص: ٣٢٤).

(٧٤) يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق (٢/ ١٢٦).

(٧٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق (٦/ ٢٢٥).

(٧٦) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق (ص: ٣٦٣).

(٧٧) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق (٦/ ٣٩٦).

(٧٨) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق (٤/ ٤٢٣)، قال في سندٍ أحدُ رجاله عبدالملك بن أبي سليمان: رِجَالُ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ.

وقال في الموضع الثاني: سنده صحيح. فيه عبدالملك بن أبي سليمان. العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق (٩/ ٣٨٣).

(٧٩) تحرير تقريب التهذيب، مصدر سابق (١/ ١٧) بتصرف.

(٨٠) العجلي، الثقات، مصدر سابق (ص: ٣٠٩)، وقال فيه الثوري: أحد حفاظ الناس. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق (٢/ ١٧٤).

وعن الثوري أيضا أنه إذا حدّث عنه كان يقول: حدثني الميزان، وقال بيده هكذا، كأنه يزن، حدثني الميزان عبد الملك بن أبي سليمان. الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق (١٢/ ١٣٢).

(٨١)ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبير، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م، مكتبة الخانجي (٨/ ٤٦٩).

(٨٢) أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو، تاريخ أبي زرعة، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، (ص: ٤٦٠).

(٨٣) عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله أحمد بن حنبل، مصدر سابق، (١/ ٤٠٩)، وسؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، مصدر سابق (ص: ١٣٧).

(٨٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق (٦/ ١٠٩).

(٨٥) العجلي، الثقات، مصدر سابق (ص: ٣٠٩).

(٨٦) يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق (٣/ ٣٦٥)

(٨٧) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق (١٨/ ٣٢٨).

(٨٨) سنن الترمذي، مصدر سابق (٣/ ٦٤٤).

(٨٩) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق (٧/ ٩٧).

(٩٠) البرقاني، أحمد بن محمد، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ، (ص: ٤٥).

(٩١) سنن الترمذي، مصدر سابق (٣/ ٦٤٤).

(٩٢) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق (٧/ ٩٧-٩٨).

(٩٣) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق (١٢/ ١٣٢).

(٩٤) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق (ص: ٣٦٧).

(٩٥) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق (١٠/ ٥١٢).

ونص الحديث كما أخرجه ابن ماجه: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: "الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ، أَعْظَمُ أَجْرًا مِنْ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ". ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، (٥/ ١٦٠) برقم (٤٠٣٢).

(٩٦) مسند أحمد، مصدر سابق (٩/ ٦٤) برقم (٥٠٢٢)، مسند عبد الله بن عمر.

(٩٧) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق (ص: ١٣٤).

(٩٨) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق (١٣/ ١٤٢)

(٩٩) عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله أحمد بن حنبل، مصدر سابق، (٢/ ٣٧).

(١٠٠) العجلي، الثقات، مصدر سابق (ص: ٩١).

(١٠١) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق (٤/ ٤٠٦).

(١٠٢)ابن حبان، الثقات، مصدر سابق (٤/ ٩٦).

(١٠٣) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، مصدر سابق (ص: ٥٣).

(١٠٤) الذهبي، محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م (١/ ٢٨٥).

(١٠٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق (٢/ ٣٢١).

(١٠٦) البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، (٢/ ١٧٧).

(١٠٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق (٢/ ٤٦٦).

(١٠٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق (٢/ ٣٢٢).

(١٠٩) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق (١/ ٣٩٤).

(١١٠) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق (ص: ١٤٤).

(١١١) العسقلاني، أحمد بن علي، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، المحقق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر : دار المعرفة – بيروت، (١/ ٤٥).

(١١٢) النسائي، أحمد بن شعيب، تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ، (ص: ٦٤).

(١١٣) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق (٨/ ٢١٢).

(١١٤) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق (١/ ٣٠١).

(١١٥) الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م، (١/ ٢٤٧).

(١١٦) الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، (١/ ٧٥).

(١١٧) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق (ص: ٩٥).

(١١٨) الطرابلسي، إبراهيم بن محمد، التبيين لأسماء المدلسين، المحقق: يحيى شفيق حسن، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الاولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م، (ص: ١٤)، والعسقلاني، أحمد بن علي، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر:

مكتبة المنار – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣، (ص: ٢٨).

(١١٩) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق (ص: ١٧٩).

(١٢٠) العسقلاني، أحمد بن علي، الأمالي المطلقة، المحقق: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٥م، (ص: ٢٢).

(١٢١) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر، (١/ ٢٦٣).

(١٢٢) ابن الجزري، محمد بن محمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م، (١/ ٦٨) وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، مصدر سابق (١/ ٢٦٣) والسخاوي، علي بن محمد، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: د. مروان العطيَّة – د. محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م، (٥٢٢/١).

(١٢٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق (٦٠٥/١).

(١٢٤) الدوري، ابن معين ، مصدر سابق (٣/ ٣٣٤).

(١٢٥) ابن حنبل، أمد بن حنبل، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، (ص: ٨٦).

(١٢٦) العجلي، الثقات، مصدر سابق (ص: ١٣٣).

(١٢٧) يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق (٣/ ١٨٠).

(١٢٨) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق (٦/ ٢٢٨).

(١٢٩) هو: ابن يزيد بن عبدالرحمن الأودي الكوفي، أبو محمد (١٢٠- ١٩٢ هـ): من أعلام حفاظ الحديث، كان فاضلاً ورعًا زاهداً، قال عنه الإمام أحمد: كان نسيج وحده، وكان مذهبه في الفتيا مذهب أهل المدينة. والمزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق (١٤/ ٢٩٣)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق (٩/ ٤٢)، والعسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق (ص: ٢٩٥).

(١٣٠) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، مصدر سابق (١/ ٢٦٣).

(١٣١) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق (١/ ٦٠٥).

(١٣٢) السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، مصدر سابق (ص: ٥٦٨ و ٥٧١).

المصادر والمراجع:

i. ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد، العلل لابن أبي حاتم، (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م، عدد الأجزاء: ٧ (٦ أجزاء ومجلد فهارس).

ii. ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر، عدد الأجزاء: ٣.

iii. ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر، عدد الأجزاء: ٣.

iv. ابن الجزري، محمد بن محمد، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ١.

v. ابن حبان، ، محمد بن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ، عدد الأجزاء: ٣.

vi. ابن حنبل، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط ٢، الناشر: مؤسسة الرسالة.

vii. ابن حنبل، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، بتحقيق العلامة أحمد شاكر ، الناشر: دار الحديث – القاهرة.

viii. ابن حنبل، أحمد بن حنبل، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، عدد الأجزاء: ١.

ix. ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي: تحقيق ودراسة الدكتور همام عبدالرحيم سعيد، طبعة مصححة، مكتبة الرشيد. ناشرون.

x. ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبير، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ١١، العاشر فهارس الطبقات الكبير لابن سعد – مكتبة الخانجي.

xi. ابن شاهين، عمر بن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية، حقوق الطبع محفوظة للناشر الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م الناشر الدار السلفية حولي – شارع تونس مقابل محافظة حولي.

xii. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت.

xiii. ابن عدي، عبدالله بن عدي بن عبدالله، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط ١، الناشر: الكتب العلمية – بيروت–لبنان.

xiv. ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م، عدد الأجزاء: ٥ .

xv. ابن معين، يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩، عدد الأجزاء: ٤ .

xvi. ابن مفلح، عبد الله محمد بن مفلح، الآداب الشرعية، المحقق: شعيب الأرناؤوط وعمر القيام،دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة:الثالثة، سنة الطبع:١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

xvii. أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود: حققه شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل قره بللي: الناشر دار الرسالة العالمية.

xviii. أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو، تاريخ أبي زرعة، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عدد الأجزاء: ١.

xix. أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لدى ناقد واحد في راوٍ واحد وضوابطه، لـ شذى أحمد العبدالكريم، بحث منشور، عدد الأوراق ١٢٤، المجلد ٢٣ – العدد ٧٢، دار النشر: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية تاريخ النشر:١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م بلد النشر: الكويت المدينة: الكويت.

xx. البرقاني، أحمد بن محمد، سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ، عدد الأجزاء: ١.

xxi. البزار، علي بن أبي بكر، كشف الأستار عن زوائد البزار، (المتوفى: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، عدد الأجزاء: ٤.

xxii. البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح المختصر، (تحقيق الدكتور مصطفى البغا) ط ٣، دار ابن كثير، بيروت.

xxiii. البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، عدد الأجزاء: ٨ .

xxiv. البيهقي، أحمد بن الحسين، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٠٥ هـ، عدد الأجزاء: ٧ .

xxv. الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الكبير (سنن الترمذي): حققه شعيب الارنؤوط وعبداللطيف حرز الله: ط ١، الناشر: دار الرسالة العالمية.

xxvi. الترمذي، محمد بن عيسى، علل الترمذي الكبير، (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩، عدد الأجزاء: ١.

xxvii. تعارض

xxviii. شذى أحمد العبدالكريم، عدد الأوراق ١٢٤، المجلد ٢٣ - العدد ٧٢، دار النشر: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية تاريخ النشر:١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م بلد النشر: الكويت المدينة: الكويت.

xxix. توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري" تأليف: حافظ ثناء الله الزاهدي. دار ابن حزم، ط ١ ، ٢٠٠٣، بيروت - لبنان.

xxx. الجوهري: إسماعيل بن حماد، أبو نصر، أصله من فاراب وأقام في نيسابور ومات بها (ت: ٣٩٣ هـ)، الصَّحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

xxxi. الخطيب، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م، عدد الأجزاء: ١٦ .

xxxii. الخطيب، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة، عدد الأجزاء: ١.

xxxiii. الدارقطني، علي بن عمر، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، تأليف: مجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي – أشرف منصور عبد الرحمن – عصام عبد الهادي محمود – أحمد عبد الرزاق عيد – أيمن إبراهيم الزاملي – محمود محمد خليل)، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع – بيروت، لبنان.

xxxiv. الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م، عدد الأجزاء: ٥

xxxv. الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط ٣، الناشر: مؤسسة الرسالة.

xxxvi. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (١٩٦مزز٣)، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، ط ١، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت – لبنان.

xxxvii. الذهبي، محمد بن أحمد، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

xxxviii. الزيلعي، عبد الله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، قدم للكتاب: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت –لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية– جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٤.

xxxix. السخاوي، علي بن محمد، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: د. مروان العطيَّة – د. محسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م، عدد الأجزاء: ١.

xl. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، عدد الأجزاء: ١.

xli. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤، عدد الأجزاء: ١.

xlii. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، عدد الأجزاء: ٢.

xliii. الطرابلسي، إبراهيم بن محمد، التبيين لأسماء المدلسين، المحقق: يحيى شفيق حسن، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الاولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م، عدد الأجزاء: ١.

xliv. عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني ، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ – ٢٠١ م، عدد الأجزاء: ٣ .

xlv. العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبدالله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، ط ٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

xlvi. العسقلاني، أحمد بن علي، تحرير تقريب التهذيب، المحققان: الدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرنؤوط، ط ١، مؤسسة الرسالة ناشرون.

xlvii. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، تهذيب التهذيب، ط ١، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند.

xlviii. العسقلاني، أحمد بن علي، الأمالي المطلقة، المحقق: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٥م، عدد الأجزاء: ١.

xlix. العسقلاني، أحمد بن علي، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣، عدد الأجزاء: ١.

l. العسقلاني، أحمد بن علي، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، المحقق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر : دار المعرفة – بيروت، عدد الأجزاء : ٢.

li. العسقلاني، أحمد بن علي، تبصير المنتبه وتحرير المشتبه، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، عدد الأجزاء: ٤ .

lii. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، ط ١، دار الرشيد – سوريا.

liii. العسقلاني، أحمد بن علي، مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، المحقق: صبري عبد الخالق أبو ذر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، عدد الأجزاء: ٢.

liv. العسقلاني، أحمد بن علي، لسان الميزان، (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م، عدد الأجزاء: ٧ .

lv. العسقلاني، أحمد بن علي، موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م، عدد الأجزاء:٢.

lvi. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، ط ١، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

lvii. مسلم، مسلم بن الحجاج، الصحيح المختصر بنقل العدل، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

lviii. موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري – أحمد عبد الرزاق عيد – محمود محمد خليل، دار النشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م، عدد الأجزاء: ٤ .

lix. محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، عدد الأجزاء: ٢.

lx. مغلطاي، علاء الدين بن قليج، إكمال تهذيب الكمال، المحقق: عادل محمد و أسامة إبراهيم، الناشر الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، عدد الأجزاء: ١٢ .

lxi. النسائي، أحمد بن شعيب، تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار عالم الفوائد – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ، عدد الأجزاء: ١.

lxii. نور الدين بن علي بن عبد الله، تحفة اللبيب بمن تكلم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير «التقريب»، قدم له: محمد بن عبد الله الإمام، الناشر: مكتبة ابن عباس للنشر والتوزيع، المنصورة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م، عدد الأجزاء: ٢، أعده للشاملة: رابطة النساخ، تنفيذ (مركز النخب العلمية)، وبرعاية (أوقاف عبد الله بن تركي الضحيان الخيرية).

lxiii. يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، المحقق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: ٣ .